دور المشاركة السياسية في منظومة السياسة العامة

نموذج مقترح للتخطيط بالمشاركة

The role of political participation in the public policy system

A proposed model for participatory planning

أحمد محمد إبراهيم العايدي

مدرس العلوم السياسية وخبير السياسات العامة

المستخلص:

يتناول البحث دور المشاركة السياسية فى منظومة السياسات العامة من حيث المفهوم والوظائف والتطبيق العملي والابعاد المؤسسية وصولا الى نموذج للتخطيط بالمشاركة فى صناعة السياسات العامة على المستوى المحلى والإقليمي فى اطار عمليات البحث العلمي والدور الاكاديمي للجامعات الاقليمية فى مصر.

كلمات مفتاحية: السياسات العامة، التخطيط بالمشاركة، الجامعات الاقليمية.

Abstract:

The research review the role of political participation in the public policy system in terms of the concept, functions, practical application and institutional dimensions, leading to a model for planning by participating in public policy making at the local and regional levels within the framework of scientific research processes and the academic role of regional universities in Egypt.

Keywords: public policies, participatory planning, regional universities.

مقدمة:

لم تكن منظومة السياسات العامة بمعزل عن التغيرات السياسية والاجتماعية التى طرأت على العالم فى الفترة الاخيرة ومنها مصر والتى ارست فكرا جديدا فى اطراف وفواعل صناعة السياسات العامة بل وطرق وادوات تنفيذها، فان استجابة مفهوم السياسات العامة اصبح واقعا للفكر الدافع لصياغة عقد اجتماعى جديد ، بزيادة وعى ونشاط هيئات المجتمع المدني، فى بيئة اصبحت عمليات التخطيط ووثيقة الخطة بمثابة إطار للسياسات العامة يترجم من خلاله العقد

الاجتماعي بين شركاء التنمية ، مما يفرض دورا فاعلا لكل أطراف عملية التنمية من حيث صناعها والمستفيدون من عوائدها. حيث لم تعد الدولة وحدها مسئولة عن جهد التنمية، إن التنسيق بين أهداف وبرامج المنشآت الخاصة، وأهداف وبرامج الحكومة على نحو يتسق مع الأهداف الوطنية يتطلب تعريف كافة فئات المجتمع بالأهداف والأولويات المحددة من قبل الدولة وسياساتها وإجراءاتها المخططة في سبيل تحقيق هذه الأهداف. والوصول إلى أتفاق جماعي على هذه الأهداف والأولويات وعلى السياسات والإجراءات المخططة لتحقيقها مما يستلزم بدوره الدخول في حوار جماعي فيما بين مؤسسات وتنظيمات الدولة من ناحية، وممثلي المنشآت الخاصة، وأفراد المجتمع من ناحية أخرى، أي وبمعنى آخر مشاركة المجتمع المدنى و القطاع الخاص وجمعيات واتحادات للدولة في العملية التخطيطية، ومن ثم يستلزم الأمر تطوير أساليب تعامل جهاز التخطيط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد يتحقق ذلك عن طريق مساعدة المجتمع المدنى والقطاع الخاص لإشراك تنظيماته مع أجهزة الدولة التخطيطية، في الإعداد والمناقشة والحوار ووضع الأولويات واختيار الأهداف والمشاركة في المتابعة والتقييم للخطة القومية مع إشراك المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات الأهلية بصفة خاصة في الأنشطة التخطيطية في مختلف مراحلها ومستوياتها، حيث انتشرت هذه الجمعيات وتعددت مجالات نشاطها، ومن ثم فإن نشاط هذه الجمعيات يعتبر من الظواهر الهامة المستحدثة في المجتمع المصري والتي يجب الاستفادة من وجودها في تحقيق التنمية. ومن أهم الملامح الحالية للتخطيط والتي يلزم العمل على تطويرها بما يتوافق مع معطيات المرحلة ومستجداتها وبما ينعكس على العمل التخطيطي والتغيرات في أدواته وأساليبه لخدمة عملية التنمية في المجتمع، من تلك الملامح الدراسات والبحوث السابقة للخطة، والمتابعة والتقييم خلال الخطة وبعدها.

حيث تعد عملية التخطيط الاداة الفاعلة والمعبرة عن السياسات العامة وبداخلها الية تحقق البعد المجتمعى والديموقراطي وهى الية التخطيط بالمشاركة ويتناول البحث العلاقة بين التخطيط والسياسات العامة وموقع التخطيط بالمشاركة فى تحقيق اهداف السياسات العامة بمفهوم التنمية بالمشاركة والمشاركة المجتمعية وتعد قضية المشاركة بين قضايا السياسة العامة التي تقع في بؤرة اهتمام العلوم السياسية، وحيث يعد مستوى المشاركة مؤشر لقياس استقرار النظام السياسي وشرعيته فهي لم تعد فقط قضية ادارية أو اقتصادية، بل هي أيضاً قضية سياسية بالغة الأهمية. مرتبطة بدور المسئولية الاجتماعية وعلاقة الفرد بالمجتمع فى اطار مفهوم العقد الاجتماعي

مشكلة الدراسة

على الرغم من اهمية المشاركة السياسية فى صناعة القرار السياسى وما يمثله فى تطبيق الدراسة احد اهم ادوات المشاركة السياسية وهو التخطيط بالمشاركة فى منظومة السياسات العامة كأحد توجهات القرارات السياسية الا انه توجد فجوه منهجية فى توظيف التخطيط بالمشاركة فى الاطار المفاهيمى للسياسات العامة مما ينعكس على

الممارسات العملية فى توظيف المفهوم وتنفيذه وتحقيق العائد المرجو فى الاطار العملى والحاجة الى تحديد موقع التخطيط بالمشاركة فى السياسات العامة فى اطارها الوظيفي والفلسفي والحاجة الى رسم هيكل يحدد موقعها فى ادوات السياسات العامة لدعم عملية صناعة القرار بالدور والموقع الوظيفى الامثل للتخطيط بالمشاركة لضمان سلامة اعداد وتطبيق السياسات العامة.

اهمية الدراسة

الأهمية العلمية

١. فتح المجال امام الباحثين لاستكمال الصورة الكاملة لأطراف وتشابكات السياسات العامة والقوة والمتغيرات المؤثرة فى صناعتها .
٢. الربط بين العلوم السياسية من خلال مفهوم السياسة العامة وأليات علم الإدارة (منظومة التخطيط)
٣. تسليط الضوء على المساحة المشتركة بين صناعة القرار وعمليات التخطيط (التخطيط بالمشاركة) .

الأهمية العملية

١. تحديد نقاط الضعف ومناطق الدعم الإداري المقترحة لمنظومة فاعلة للتخطيط بالمشاركة
٢. الربط بين التخطيط بالمشاركة فى السياسات العامة فى الاطار الوظيفي

اهداف الدراسة

١. الوصول الى نتائج تقييم دور التخطيط بالمشاركة فى صناعة الخطة القومية
٢. الوصول الى نتائج علمية لمعالجة فجوات فى توظيف التخطيط بالمشاركة في الاطار المفاهيمى للسياسات العامة
٣. الوصول الى اليات قابلة للتطبيق متناسبة مع البيئة المحيطة
٤. توطين النقاط الادارية فى منظومة محددة وتحديد العمليات التداولية اللازمة لتحقيق عوائد التخطيط بالمشاركة وكفاءة التخطيط

تساؤلات الدراسة

١. الى اى مدى يمكن تطبيق التخطيط بالمشاركة كأحد ممكنات صناعة السياسات العامة ؟

٢. ماهو مدى التناسق بين المفهوم والاداء الوظيفى للتخطيط بالمشاركة فى اطار السياسات العامة ؟

٣. ما هو الدور الاكثر فاعلية لاستخدام المنهج العلمى فى مجال السياسات العامة بالتطبيق على عملية التخطيط بالمشاركة

المنهج العلمي والنظريات المفسرة

تستخدم الدراسة المناهج والنظريات الاكثر اقترابا وتفسيرا لعمليات التخطيط

- نظرية الجماعة ومن خلال الدراسة يظهر دور مفهوم نظرية الجماعة حيث ان السياسات العامة هى نتاج تفاعل الجماعات في المجتمع ومنها المجتمع المدني في اعداد الخطط كتطبيقات للسياسات العامة.
- النظرية الكلاسيكية: تؤكد هذه النظرية على أهمية وجود بيروقراطية قوية وفعالة للحكم الفعال. ويركز على مبادئ التسلسل الهرمي وتقسيم العمل والتخصص لضمان تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية.
- النظرية التعاونية: تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون والشراكات بين مختلف مستويات الحكومة وبين القطاعين العام والخاص من أجل الحكم الفعال. ويؤكد على استخدام الشبكات والشراكات والأساليب التعاونية لمعالجة قضايا السياسة المعقدة ويعد النظام التعاوني حلقة الوصل بين تحليلات ماكس فيبر ونظريات البنائية الوظيفية ، فهو من النظريات متعددة الجوانب، كنسق تعاوني كمركب معقد فيزيئيا، بيولوجيا، وشخصيا و سيسيولوجيا ذو علاقة متميزة من خلال التعاون بين الأفراد و تعد وحدات واليات اعداد الخطط بمثابة شراكات تعاونية دائمة او مؤقته تمثل في قطاعات المجتمع الثلاثة.
- المدخل القانوني الرسمي/الإداري هو المدخل الذي يستند إلى التعريفات الرسمية والاجراءات الادارية والقانونية لصناعة السياسات العامة وعمليات التخطيط والتخطيط بالمشاركة والادوار المؤسسية في صناعة السياسات العامة وموقع التخطيط بالمشاركة والمؤسسية التي تضعها أجهزة الدولة.

في شرعية وقانونية السياسات العامة في مختلف مراحلها والمتمثلة في مراحل اعتماد الخطة والموافقة عليها كذلك المؤسسات المشاركة في اعدادها القوانين المنظمة المدخل الاقتصادي الاجتماعي يتجه هذا المدخل إلى التعامل مع التكوين البشري للمجتمع في تعظيم العائد الإقتصادى وتحقيق التوازن الاجتماعي بما يتضمنه من رؤية شاملة للمجتمع وإدراك ناقد لأوضاعه وشعور بالمسئولية تجاه أفراده و مفهوم توزيع القوة في المجتمع، وهو ما يُترجم في حجم التأثير على دورة صنع القرار بدءً بوضع الأجندة وحتى إقرار سياسات عامة.

المبحث الأول

المفهوم العام للسياسة العامة وموقع التخطيط بالمشاركة

المطلب الأول

تعريف السياسة العامة

– السياسة العامة من منظور الحكومة " Government

يتم وصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام والتنظيم للشؤون الداخلية والخارجية ، وهي بنية تنظيمية تشمل اجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد وتنفيذها ، وتمثل مركز عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة فهي تحدد كيفية ربط العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية[١].

قام "هنري توني" بتعريف السياسة العامة على انها : " تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل احداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة " حيث اوضح هذا التعريف الجوانب الفنية للسياسة العامة ووصفها بأنها عملية ديناميكية آلية .

عرف "توماس داي" السياسة العامة بأنها : ما تفعله ولا تفعله الحكومة فهي إختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل،أو انها تعبير عن كل شئ تقوم به الحكومة وهي عملية ضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم وضبط السلوك وتوزيع المنافع .

وفي هذا المنظور يتم التعبير عن السياسة العامة من خلال عدة صور واشكال منها القوانين واللوائح والقرارات والاحكام القضائية.

- **السياسة العامة من منظور تحليل النظم " System Analysis** : " وصف العديد من علماء السياسة العامة النظام على انه وحدة كلية تتكون من مجموعة وحدات او نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقاً من العلاقات المتبادلة في اطار تلك الوحدة الكلية [٢].

تعريف "دافيد ايستون " السياسة العامة هى: التخصيص أو التوزيع السلطوي للقيم " الحاجات المادية والمعنوية لكل المجتمع" . فالنظام السياسي من وجهه نظره يعمل وفق عملية تفاعل ديناميكية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية لأنه يتلقى المطالب من البيئة ثم يحولها الى مخرجات بطريقة سلطوية آمرة في شكل قرارات

و يرى "جابريل ألموند" السياسة العامة انها " محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات) المطالب +دعم + المخرجات" قرارات و سياسات "(للتعبير عن اداء النظام السياسي و قدراته الاستخراجية ، والتنظيمية والتوزيعية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المطبقه [٣]"

فالسياسة العامة وفق منظور تحليل النظم هي حصيلة ونتاج تفاعل النظام السياسي مع بيئته المحيطة فالنظام السياسي يعيش في بيئة يتأثر بها وبأحداثها ويؤثر فيها باستجابته لتلك المدخلات ولكي تكون السياسة العامة فعالة لابد أن تراعي البيئية المحيطة

السياسة العامة من منظور القوة " Power [٤]:

تعبرالقوة بصفة عامة عن " قدرة شخص او مجموعة او حكومة ما على القيام بعمل يؤثر في شخص او مجموعة تغير في السلوك المحتمل القيام به تجاه عمل مستقبلي محدد وتكون القوة نتيجة امتلاك مصدر او اكثر من مصادرها مثل الإكراه، المنصب، الخبرة ،الثروه ، لذلك يرى انصار هذا الاتجاه ان التركيز الاكبر يجب ان يكون على القوة وكيفية ممارسة النفوذ لتحقيق السياسات العامة.

اتجه "هارولد لازويل " إلى أن القوة هي " الاختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة الموقف من اجل تحقيق هدف محدد

وانطلاقاً من مفهوم القوة ، عرف "هارولد لازويل" السياسة العامة على انها "من يحوز على ماذا؟ كيف؟ ومتى؟

من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد، المكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة او النفوذ والتأثير بين افراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة "

كما قام "بنيامين كروسبي، B.Crosby " و"مارك ليندنبيرك، M.Lindenberg " بتعريف السياسة العامة على انها "عملية نظامية تحظي بمميزات ديناميكية متحركة، للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز علي ماذا؟

ومتي؟ وكيف؟ عن ماذا اريد، من يملكه، وكيف يمكن الحصول عليه؟

بالنظر لهذين التعريفين نجد أن السياسة العامة تعكس رغبة النخبة أو الصفوة " Elite " في المجتمع في الحصول على أمتيازات مادية ومعنوية أي أن هذه النخبة لها تأثير في القرارات السياسية.[٥]

وقد عرف "فهمي خليفة الفهداوي" السياسة العامة انها المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والتابعة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات الصلة من خلال استجابتها الحيوية فكرً وفعلا بالصورة التى تعبر عن نشاط مؤسسات

الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الاهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشاكل القائمة التحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد الفنية والمعنوية والبشرية اللازمة كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها ، لما يجسد تحقيقاً ملموسا للمصلحة العامة المشتركة والمطلوبة في المجتمع

ويمكن صياغة تعريف اجرائي للسياسات العامة على إنها " مجموعة السلوكيات المتمثلة في القوانين والقرارات والبرامج والخطط التي تفعلها الحكومة أو تنوي على فعلها بغرض معالجة مشكلة أو قضية حيث تعتبر تلك القضايا او المشاكل التي لم تأمر الحكومة بالفعل تجاهها هي أيضاً سياسة عامة تسهم في صياغتها قوى حكومية وآخري غير حكومية" كوحدة تحكم تمتلكها الحكومة المخطط للتوجيه والممارسة في بعض مجالات المشاكل باعتبارها تلك القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومات لمعالجة القضايا المجتمعية وتحقيق أهداف محددة [٦]

ومن حيث مفهوم السياسات العامة نجد اتفاقا منهجيا ووظيفيا كبيرا مع مفهوم التخطيط والذى يجعل من عمليات التخطيط اهم ادوات السياسة العامة

المطلب الثاني

الارتباط بين التخطيط ومفهوم السياسات العامة

مفهوم التخطيط التخطيط يعني تنظيم وحسن استغلال موارد المجتمع بهدف تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة٠ وهذا ينطبق على الفرد/ الأسرة/ المؤسسة/ والمجتمع ككل٠ ورغم هذا فإن المفهوم الأكثر إرتباطاً بالتخطيط هو "تخطيط التنمية"، والتي ترجع في المضمون والمتطلبات والأسس إلى خصوصية كل مجتمع وخاصة المجتمعات النامية، التي يعد شكل النظام السياسي، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، ومدى المشاركة والديمقراطية من أهم العوامل ذات الأثر في أسلوب التخطيط المستخدم من حيث الأهداف وأساليب تنفيذ الخطة.

اولا : الارتباط بين مفهوم التخطيط ووظائفه وخصائص وعناصر السياسات العامة في الأتى :-

خصائص السياسات العامة والعلاقة بالتخطيط وعمليات التخطيط بالمشاركة[٧]

١- السياسة العامة هي فعل ذات سلطة شرعية بمعني انه بمجرد اقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها لابد من اصدار قانون بشأنها

السياسة العامة هي فعل للمؤسسات الحكومية فهي تشمل البرامج التي تقوم بها المؤسسات الحكومية وتصدر بشأنها قانون او قرار او مرسوم وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة .

وترتبط الخاصية المطروحة للسياسات العامة مع مراحل وشروط اصدار خطة الدولة من وجوب اعتماد اصدارها من السلطة التشريعية

٢- السياسة العامة نشاط هادف مقصود، فالسياسة العامة هي أعمال الحكومة التي تواجهها نحو غاية وهدف مقصود فلا يصدر منها الا ما هو عقلاني وموجه لغاية مقصودة وبعيد عن التصرفات العشوائية والعفوية ومع ذلك قد تصدر في بعض الحالات عن بعض المسؤولين قرا رات عشوائية غير مدروسة [٨].

حيث تعد مرحلة صياغة الأهداف التفصيلية لخطة التنمية وأساليب التنفيذ من اهم مراحل اعداد الخطة وهى محور الربط بين استراتيجية الخطة واولويات التنفيذ

٣- السياسة العامة تمتاز بالشمولية وتحقيق المصلحة العامة وليس المصالح الخاصة او الشخصية لان المصلحة العامة تقتضي استفادة عدد اكبر من العامة . فالغاية الاساسية من السياسة العامة هي إيجاد حلول للقضايا التي تواجهها الحكومات سعياً لكسب الرضا الشعبي.

وهذا يتفق مع خصائص العملية التخطيطية في تحقيق الصالح العام للمجتمع مع الدراسة والتوجيه الى القطاعات الإنتاجية والتوزيع الإقليمي للموارد بصوره مدروسة تحتوى على المعادلة الأمثل في التمويل[٩]

٤- السياسة العامة هي توازن بين الجماعات ذات المصالح لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من احزاب وجماعات مصالح ونقابات مما يجعلها محل للصراعات والمساومات والتفاوض لتحقيق اكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون الأخرى.[10]

حيث تتمثل هذه الصفة في مراحل التخطيط في مرحلتين الاولى مرحلة التخطيط بالمشاركة وهى المرحلة التي تسمح بالتداول مع كافة الاطراف المؤهلة للنقاش داخل المجتمع من المجتمع المدني والمراكز العلمية وفى مرحلة التصديق على الخطة واعتمادها من البرلمان حيث يحاول المشاركون في المرحلة الاولى من فرض متطلباتهم وجعلها من اولويات الخطة وفى المرحلة الثانية حيث يحاول ممثلو الشعب من تحقيق اكبر المكاسب للأحزاب السياسية التي ينتمون اليها او من خلال كسب الرضا الشعبي في دوائرهم الانتخابية

٥- السياسة العامة تمتاز بالثبات والاستمرارية في نفادها وفعاليتها بمعنى ان يكتفي صانعوا السياسة العامة بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج . وهناك بعض السياسات لها زمن يوقف مفعولها ويكون معلوماً في قرار صدورها عندما تكون تلك السياسات مرحلية او مؤقتة.

حيث تتم عملية التخطيط المستقبلي على مراحل محددة المدة مثل الخطط السنوية والخمسية وتكون تراتبية البدء متواصلة مع النتائج المحققة

جدول رقم (١)

العلاقة بين خصائص السياسات العامة وعمليات التخطيط بالمشاركة

خصائص السياسات العامة	التخطيط	فلسفة الترابط	التخطيط بالمشاركة
شرعية ويصدر بها قانون	ربط اصدار الخطة بقانون الخطة والموازنة	المشاركة التشريعية	المشاركة في صناعة القرارات السياسية والقبول بتنفيذها وخلق المسئولية المشتركة المعززة لها
نشاط هادف مقصود	اهداف ومراحل وبرامج ومشروعات الخطة	كفاءة تحقيق الأولويات الاقتصادية والمجتمعية	توجيه النشاط المجتمعي
تمتاز بالشمولية وتحقيق المصلحة العامة	الخطة وثيقة عامة	المشاركة المجتمعية الدمج بين الهدف الحكومي والهدف التطوعي وكلاهما صالح عام	اليات العمل المشتركة في عمليات التخطيط ومنها المشاركة الشعبية
السياسة العامة هي توازن بين الجماعات ذات المصالح	شمول الخطة الابعاد الاقتصادية الاجتماعية والاقليمية	ديناميكيات التخطيط قادرة على التنسيق وتحقيق التوازن العام	توفر الاتاحة للاطراف المختلفة في عملية التخطيط
السياسة العامة تمتاز بالثبات والاستمرارية	الخطط محددة زمنيا ومنها طويلة الاجل	دائرة عمليات التخطيط مستمرة	المشاركة التقييم الشعبى المستمر
السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية	وثيقة سياسية	قادرة على تحديد الموقف السياسى تجاه القضايا العامة	الرضا الجماهيرى هدف سياسى

جدول تحليلى من اعداد الباحث

ثانيا : عناصر السياسات العامة والعلاقة بالتخطيط وعمليات التخطيط بالمشاركة

١- المطالب السياسية "political Demands" هى كافة ما يطرح ويقدم علي طاولة المسؤولين من قبل المجتمع ككل دون النظر او للجنس او الهوية وتتوجه الى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة او بأخري وتعمل **التنظيمات والمؤسسات** علي تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب .[١١]

وتعتبر خطة الدولة الوثيقة الرسمية التى يتم من خلالها تلبية احتياجات المواطنين عن طريق صياغة الاولويات اللازمة للتحقيق والمحددة من خلال عمليات التخطيط بالمشاركة

٢- القرارات السياسية "Policy Decisions"كافة ما يصدره المسؤولين الحكوميين وصانعي القرارات والموظفين العموميين المخولين بإصدار المراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي ، فقرارات السياسة العامة غير القرارات الروتينية المعتادة **وتعتبر خطة الدولة** الوثيقة السياسية التي يستلزم اصدارها الموافقة التشريعية كشرط لاعتمادها تحقيق القبول الشعبي لبنود هذه الوثيقة وهى بذلك تكون بمثابة مجموع اتجاهات السياسات العامة التى تحتوى البرامج والمشروعات وقرارات تنفيذها

٣- **إعلان محتويات السياسة "Policy Contents advertisement** "

تتمثل في الخطابات والاعلانات الرسمية او التصريحات الحكومية العامة لإعلام الرأى العام بالتوجه الحكومي نحو مشكلة عامة لحلها عبر سياسات حكومية توجه نحو الصالح العام إزاء قضايا تمثل اهتمام الرأي العام **ويمثل الاعلان عن خطة الدولة** خطوة هامة لطرح مجموع توجهات السياسات العامة تجاه قضايا واحتياجات التنمية بما تحويه من البرامج والمشروعات والقرارات الواجبة لتنفيذها

٤- مخرجات السياسة "Policy out put "

تتمثل محصلة النتائج المتطورة والمعطيات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة التي يلمسها المواطنون من الاعمال الحكومية وهي لا تشمل الوعود والنوايا فقد تكون المخرجات المتحققة بعيدة او مختلفة عما يتوقع تحقيقه او ما تنص عليه السياسة نفسها

وتمثل الخطة التنفيذية والبرامج والمشروعات المشتملة عليها احد اهم مخرجات السياسات العامة الملموسة والقابلة لمتابعة والتنفيذ وفق خطوات ومراحل العملية التخطيطية

٥- آثار السياسة " policy impact"

تتمثل في العوائد المحصلة والنتائج المنظورة المقاسة المقصودة وغير المقصودة جراء السياسة العامة إزاء القضايا او المشكلات فلكل سياسة عامة تم تنفيذها آثار معينة قد تكون ايجابية مصحوبة بمضاعفات او سلبية تحتاج الى تبني سياسات عامة جديدة [١٢]

ويتفق هذا العنصر مثل باقي عناصر السياسات العامة مع مراحل العملية التخطيطية حيث يتم حساب نتائج السياسات العمة بصورة ملموسة وفق مرحلة تقييم برامج ومشروعات الخطط الحكومية

جدول (٢)

العلاقة بين عناصر السياسات العامة وعمليات التخطيط بالمشاركة

عناصر السياسات العامة	موقع عملية التخطيط	فلسفة الربط	دور التخطيط بالمشاركة في تحقيق العنصر
المطالب السياسية	وثيقة لتلبية احتياجات المجتمع	ديناميكية تحديد الاولويات الاقتصادية والاجتماعية	نتاج عمليات التخطيط بالمشاركة كفاءة الخطة في تلبية الاحتياجات وتحقيق الرضاء العام
القرارات السياسية	وثيقة سياسية تلزم اصدارها بقانون	المشاركة التشريعية	المشاركة في صناعة القرارات السياسية والقبول بتنفيذها وخلق المسئولية المشتركة المعززة لها
اعلان محتويات السياسات العامة	مرحلة من مراحل التخطيط الحوار المجتمعي والاعلان بالجريدة الرسمية	تحقيق مبدأ الشفافية	متوالية الاعلان عن نتائج الخطة على المستوى الشعبي المتابعة الربع سنوية
مخرجات السياسة العامة	مرحلة البرامج والمشروعات كمخرجات السياسات العامة	الدائرة المتكاملة بين الفكرالمستقبلى والعمل الحاضر	

جدول تحليلى من اعداد الباحث

المطلب الثالث

العوامل المؤثرة على صناعة السياسة العامة وموقع التخطيط بالمشاركة

اولا : تأثير القوى الرسمية وغير الرسمية على صنع السياسة العامة وموقع عمليات التخطيط بالمشاركة [١٣]

نظرً لأهمية السياسة العامة وكونها عملية حيوية مؤثرة فأنها تجعل القوى تتسابق في المشاركة في صنعها

القوى الرسمية وهي التي تتمتع بصلاحيات قانونية مثل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والجهاز الاداري والجهاز القضائي ، ودور القوى الرسمية في صنع السياسة العامة يتضمن عملية صنع السياسة العامة وتمثل الدائرة الاولى في رسمها وتشمل مختلف العاملين في السياسات واتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته هذه القوى هي من تمتلك السلطة وتتميز بقلة العدد وقوة التأثير مع الاشارة الى ان الجهات الرسمية [١٤]تحقق قدرا مباشرا من التخطيط بالمشاركة في صناعة الخطط كجزء رئيسي في السياسات العامة كما سوف نذكر في الأدوار المؤسسية في اعداد الخطة

القوى غير الرسمية والذى يمثل حرية العمل التطوعي والذى يفرض نفسه بدون دعوة من الاجهزة الحكومية المنخرطة في صناعة السياسات العامة مثل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام والاعلام والقطاع الخاص.

_والقوى غير الرسمية قوى مستقلة الى حد كبير تهدف بدورها في تقويم السياسة العامة وتخصيص الموارد بعدالة. القوى الغير رسمية تتمثل في وجود منظمات وهيئات تقوم بالربط بين الدولة والمواطنين حيث تقوم بخلق جو مناسب نحو التغيير والتأثير الحقيقي في صنع السياسة العامة للدولة من خلال المشاركة في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل صنع السياسة العامة بالطرق الرسمية وغير الرسمية .[١٥]

تقوم هذه القوى بعدة طرق للتأثير في عملية صنع السياسة العامة لتعزيز فرصة نمو الديمقراطية. اولى هذه الطرق ان تقوم القوى غير الرسمية بالتأثير في انضباط الجهاز السياسي من خلال الرقابة علي السياسيين مما يجعلهم اكثر حذراً واقل محاولة لإساءة استغلال السلطة او نفوذهم، الامر الثاني احداث توازن نسبي في ميزان القوى المائل لصالح الدولة بحيث يزداد دور المجتمع وتلك القوى ، الأمر الثالث هو قيام القوى الغير رسمية بدور الوسيط بين السلطة والمجتمع مما يجعل الاتجاهان علي اتصال دائم وتحقيق احكام رشيدة وتعزيز الطابع الديمقراطي.

وتنقسم القوى غير الرسمية الى المجتمع المدني والاحزاب السياسية وجماعات مصالح وجماعات الضغط والرأي العام والقطاع الخاص

المجتمع المدني تستخدم عبارة المجتمع المدني للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الفطرية الى حالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي وبهذا فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيم_سياسي فهو من ابرز الفواعل في النظام السياسي ويلعب دوراً هاماً في توجيه صنع السياسة العامة.

المراكز العلمية البحوث_ان وضع الابحاث والدراسات يؤسس نقلة نوعية في اتجاه التطور والتقدم في السياسة العامة حيث بدأ القطاع الخاص بافتتاح جامعات واقامة مراكز بحوث صناعية وتمويل ابحاثها.

ثانيا :التخطيط بالمشاركة كمفهوم متواصل مع مفهوم السياسة العامة

تحديدا جانب دور المؤسسات غير الرسمية فى صناعة السياسات العامة لنحقيق كفاءة الخطة كأحد أدوات السياسات العامة

حيث ينطلق تأصيل مفهوم التخطيط بالمشاركة من خلال المشاركة المجتمعية

تعرف المشاركة على انها الجهود المشتركة الرسمية وغير الرسمية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد التي يمكن توفيرها لمواجهة الحاجات الضرورية ووفقا لخطة مرسومة وفى حدود السياسات العامة للمجتمع. وتنبع هذه الأهمية من فلسفة ان الإنسان هو محور عملية التنمية، ويتطلب ذلك مشاركة الأفراد والجماعات والمؤسسات المختلفة في تحديد الاحتياجات الاجتماعية وأولوياتها وكيفية تلبيتها ، وان المشاركة مبنية على أن كل إنسان لديه ما يضيفه لإحداث تغيير إيجابي في حياته وحياة مجتمعه، لأنه يكون عادةً مّلم بأسباب المشكلة وعواقبها والموارد المطلوبة لمواجهة هذه المشكلة، ولا تقف مشاركة المجتمع فقط عند تحديد المشكلات وبدائل الحلول، بل تمتد إلى إشراك الأفراد والجماعات والمؤسسات المحلية في تنفيذ المشروعات التنموية[١٦].

والمشاركة المجتمعية هى أحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية، وهى عبارة عن عملية إسهام الأفراد بإرادتهم في أعمال تهم المجتمع، وتزيد من إمكانياتهم في صنع واستغلال الفرص التى من شأنها أن تؤدى إلى تنمية ظروفهم المعيشية ووضعهم المجتمعي، سواء كان هذا الإسهام بالمال أو الجهد أو الرأي، والمشاركة المجتمعية تتم في إطار مؤسسات تكتسب شرعيتها من خدمتها للمجتمع ودور المجتمع في تحديد أنشطتها واتجاهاتها المستقبلية

والتنمية بالمشاركة هى المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط والبرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة، أى أنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً فى المشاركة فى وضع الأهداف العامة، واختيار وتنفيذ أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف أى أن التنمية بالمشاركة هي عملية تحسين ظروف المعيشة

لمجتمع ما عن طريق إشراك كافة الأطراف المعنية فى تخطيط واتخاذ القرار تنفيذ إدارة وصيانة مشروعات التنمية والتي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق صياغة حلول أكثر ملائمة.

التخطيط بالمشاركة هو استخدام المنهج القاعدي من أسفل إلى أعلى

و يعتبر الأكثر كفاءة حيث يتم فيه إشراك المجتمع المحلي في كل المراحل والخطوات حتى الحصول في النهاية على خطط واقعية ونابعة من مشاكل واحتياجات المجتمع الحقيقية. وهو يمثل الاختيار الاجتماعي (أي إجماع المجتمع علي الأولويات) الذى يأتي من توسيع دائرة الحوار وإيجاد أسلوب للتوفيق بين الرغبات عن طريق مشاركة جميع أفراد المجتمع، ويتأتى ذلك– كما يري سن– عن طريق توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس" حتى يمكنهم المشاركة في عملية التنمية[١٧].

المبحث الثانى

الاطار التطبيقى

المطلب الاول

التخطيط بالمشاركة في منظومة السياسة العامة المصرية

أجاز قانون التخطيط العام للدولة للمجلس الشعبي بالإتفاق مع المحافظ أن يقرر تمثيل المنتفعين فى الإدارة وتسير المشروعات والخدمات العامة فى المجالات المختلفة (الصحة، التعليم، النقل، الإسكان، المياه والصرف الصحي، والكهرباء(ويشترط فى من يتم اختيارهم لتمثيل المنتفعين أن يكونوا مقيمين بدائرة الوحدة المحلية.

كما أجازت اللائحة تشكيل لجنة مشتركة من ممثلين المنتفعين والأجهزة المختصة بالمرفق، تقوم ببحث السياسات العامة للمرفق، ومتابعة أوجه نشاطها، والمشاكل التى تعترض الإدارة ووضع الحلول لها ،كما تقوم اللجنة بتقييم نشاط المرفق.

كما أعطى القانون أهمية خاصة للمشاركة الشعبية وحمل المجالس الشعبية مسئوليتها بإعتبار أن أهالي الوحدة المحلية هم الأجدر على التعرف على مشكلات واحتياجات المجتمع والأكثر استعدادا لتهيئة مصادر التمويل الشعبى ولا يقتصر دور المجالس الشعبية على حفز وتنمية المشاركة الشعبية وتنمية الوعى بمدى أهمية المشاركة

بالجهود الذاتية وإنما يشمل تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمعاونة فى المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها[١٨]

اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات

- إقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها والموافقة علي مشروع الحساب الختامي.
- إقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية للمعاونة في المشروعات المحلية .
- الموافقة واقتراح المشروعات العامة بما يفي بمتطلبات الإسكان والتشييد.
- الموافقة علي إنشاء المرافق والتي تعود بالنفع العام علي المحافظة.
- إقرار إنشاء المشروعات الإنتاجية المحلية (مشروعات الأمن الغذائي).
- القيام بمشروعات مشتركة مع المحافظات الأخرى أو مع الوحدات المحلية أو الأشخاص الاعتبارية الأخرى بالمحافظة، وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.
- مباشرة الاختصاصات المتعلقة بمشروعات المجالس الشعبية المحلية في نطاق المحافظة والتي لا تتمكن هذه المجالس من القيام بها .

توزيع الاعتمادات المالية ودور المجالس الشعبية وادوات التخطيط بالمشاركة

لكل مستوى من المستويات المحلية موارده المالية المعروفة لدى جهازه الشعبي والتنفيذي ويكون له حق وضع خطته لقطاع التنمية المحلية في حدود هذه الموارد.

ومن أجل تفعيل الأدوار القيادية للمجالس الشعبية المحلية والأجهزة التنفيذية في جعل خطة التنمية المحلية ببرامجها الخمسة (برامج الكهرباء، والطرق والنقل، وتحسين البيئة، والأمن والإطفاء والمرور، وتدعيم الوحدات المحلية) أكثر استجابة للاحتياجات المحلية، بما يساهم في تحقيق التنمية والشاملة.

تم الاعتماد على آلية التخطيط بالمشاركة، من خلال تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات في القرية، والمدينة، والحي، بينما يتولى مستوى المركز تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات للمشروعات المشتركة، التي تخدم أكثر من وحدة محلية في نطاقه، ثم يتولى مستوى المحافظة القيام بنفس العملية للمشروعات المشتركة.

وتنحصر مهام المجالس الشعبية المحلية في هذا السياق في مهمتين أساسيتين على النحو التالي:[١٩]

موافاة الجهاز التنفيذي بقائمة استرشاديه للاحتياجات المحلية مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المواطنين

مراجعة وإقرار مقترح الخطة المقدم من الجهاز التنفيذي المحلي.

تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات

تمر عملية تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات فى المجالس الشعبية بمرحلتين أساسيتين:

١- يتعرف المجلس الشعبي المحلي، من خلال لجنة الخطة والموازنة، على الاحتياجات المحلية المجتمعية، وإعداد قائمة استرشاديه للاحتياجات المحلية تحتوي على المشروعات التي يرغب فيها المواطنون، مرتبة وفقًا لأولوياتها من خلال العديد من الوسائل:

مشروعات الخطة الاستراتيجية المعتمدة، وجلسات الاستماع، مراجعة الشكاوى والمقترحات والطلبات المقدمة من المواطنين، إلى جانب خريطة الخدمات المتوفرة بالوحدة.

٢- تقوم اللجنة بمراجعة اللجان الأخرى بالمجلس والتعرف على آراؤها. وتعرض اللجنة نتائج أعمالها على المجلس الشعبي المحلي، الذي يناقش ويقر ما جاء فيها، ثم يرسلها رئيس المجلس إلى رئيس الوحدة المحلية المختص

- **وتتعدد طرق تحديد الاحتياجات المحلية وكيفية ترتيب أولوياتها بين الطرق الرسمية والطرق الغير رسمية والتي تظهر فيها عمليات وادوات التخطيط بالمشاركة ودورها في صناعة السياسات العامة على المستوى المحلى :**

١- **الطريقة الرسمية (المنهجية الفنية)** يقوم بها الجهاز التنفيذي للوحدة المحلية المعنية مستخدمًا إمكانياته الفنية والمعلوماتية

٢- **الطريقة الشعبية** تقوم بها المجالس الشعبية المحلية باستخدام أساليب مثل خريطة الخدمات والاحتياجات، وجلسات الاستماع ومراجعة الشكاوى والاقتراحات الواردة من المواطنين، والقيام بزيارات ميدانية، ودعوة الخبراء

وتعتمد الطريقة الشعبية على ادوات هامة وهى:-

١- **خريطة الخدمات والاحتياجات** والتى تمثل نهج التشارك والتواصل مع المواطنين لتحديد الاحتياجات المحلية كخطوة أولى في إعداد خطط التنمية المحلية ،ويتأتى هذا بحكم التصاق المجالس بالمواطنين

لطبيعة التشكيل والعمل على المستويات القاعدية وفق التقسيم الإداري وكلما كان العمل على مساحات قاعدية محددة على مساحات صغيرة كانت اكثر تعبيرا عن مصالح سكانها ،وفيها يقوم المجلس الشعبي المحلي، بوضع قائمة بتوزيع الخدمات الحالية على الوحدة المحلية بكل توابعها، ويتم رصد كل الخدمات والموارد المتوفرة فعلاً في الوحدة المحلية، ويتم كذلك تسجيل الاحتياجات في القطاعات المختلفة في نفس القائمة، والتي تم الحصول عليها من مراجعة الشكاوى والمقترحات المقدمة من المواطنين(مرحلة تقييم الخطة على المستوى المحلى) ومراجعة اللجان في المجلس، وبالتالي يمكن استخدام هذه الأداة كقاعدة للنقاش، (مرحلة من ألية طرح الخطة للحوار المجتمعى)

ويتم ذلك من خلال ألية محددة وهى تقديم المجالس لقائمة استرشاديه للاحتياجات المحلية، يستعين بها الجهاز التنفيذي في تحديده الفني لهذه الاحتياجات، وفي وضع مقترح لخطة التنمية المحلية.

٢- جلسات الاستماع

يمكن للمجلس الشعبي المحلي توسيع قاعدة المشاركة في تحديد الاحتياجات المحلية وترتيب أولوياتها من خلال آلية جلسات الاستماع. والتي تسمح بتمكين المستويات المحلية المختلفة من مناقشة أي مسائل أو موضوعات يرى المجلس الشعبي المحلي أو أي من لجانه أهمية توسيع دائرة النقاش حولها، لتشمل عناصر شعبية أو فنية مؤثرة أو متأثرة بصناعة القرار، بهدف ضمان التأييد المجتمعي للقرارات، وتحقيق رضاء المواطنين ومشاركتهم في صياغة أولويات التنمية المحلية في مجتمعاتهم، استنادًا إلى معايير موضوعية معلنة، وفي إطار الموارد المالية المتاحة، وتعبئة المساهمات الشعبية في تنفيذ الخطة.

فى استطلاع رأى المسئولين التنفيذين عن أثر غياب المجالس الشعبية فى عملية التخطيط (تقارير التنمية البشرية فى المحافظات ٢٠١٣) رأت الغالبية العظمى منهم أن ذلك أثر بالسلب على عملية التخطيط فى الوحدات المحلية وانهم وجدوا صعوبات فى تحديد الاولويات للمشروعات لان أعضاء المجلس الشعبى هم الأكثر دراية باحتياجات وحداتهم المحلية، لانهم الأكثر احتكاكا بالمواطنين ومشاكلهم واحتياجاتهم.

مما سبق ووفق الدور التى تقوم به المجالس المحلية فى عملية التخطيط بالمشاركة وضرورة اتباع نهج التخطيط بالمشاركة كما ورد بالبحث للوصول الى كفاءة صنع السياسات العامة التى تعزز فى عناصرها وخصائصها بعمليات وأليات التخطيط بالمشاركة وبالنظر الى عمليات اعداد الخطط يتعين على عملية البحث فى منظومة السياسة العامة اقتراح نموذج بديل للاستعاضة عن دور المجال الشعبية المحلية فى تحقيق التخطيط بالمشاركة وهو ما يتم عرضه فى التوصيات كنموذج مقترح

المطلب الثانى

إعداد الخطة القوميـة وأليات التخطيط بالمشاركة

أولا : المراحل المتتابعة لإعداد الخطة

بصفة عامة يمكن الاشارة الي العملية التخطيطية وبصورة فعلية في عدد من المراحل المتتابعة (نحو ١٦ عملية)، إتباعها يسهل ويؤكد فاعلية العمل التخطيطي ونجاحه، وعلمية الخطة، ويدعم المشاركة الشعبية لكافة المستويات بدءاً من مستوى القرية وحتى المستوى القومي. ومن ثم تأتي الخطة وفقاً لاختيارات المواطنين ومحققة لرغباتهم وأولوياتهم التنموية وبالتالي يؤدي الي المشاركة الايجابية في تنفيذ الخطة ومتابعتها.

وفيما يلي نوجز تلك المراحل،:[٢٠]

١- تحليل الواضع الراهن، بمعنى حصر لكل الامكانيات المتاحة، مادية وبشرية. والتعرف علي ما هو متاح واستخداماته من: السكان والقوى البشرية- الخدمات بأنواعها- المنظمات- المشاريع المختلفة وتبعيتها. الخصائص والتقاليد الاجتماعية والتي تؤثر بالتالي على عملية التنمية. ما هي المشاكل الملحة؟ وتوصيفها... وهذا التحليل هو ما يطلق عليه الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، ذلك على مستوى الوحدة القروية (القرية).

٢-وضع قائمة أولية للمشاكل والفجوات التي كشفت عنها الخريطة السابقة بعد مناقشتها وترتيبها حسب الاولويات.

٣-استنهاض المجتمع: بعرض نتائج الخريطة وعرض الخبرات والنجاحات السابقة...

٤- مقابلة الموارد والامكانيات الذاتية المحلية بقائمة المشاكل والفجوات، لوضع ترتيب نهائي للاولويات بحسب توافر الموارد لمقابلة المشاكل (اعادة ترتيب الاولويات وفقاً للامكانيات).

٥- تحديد المشروعات التي ستحقق حل المشكلات، أو الفجوات حسب أولوياتها.

٦- دراسة جدوى (فنية مالية اقتصادية/ اجتماعية/ بيئية) أولية، وما يثبت جدواه يستمر في ترتيبه، وما لا يثبت جدواه يؤخر لحين توفر الظروف التي تحسن من جدواه.

٧- وضع التصور النهائي لخطة التنمية المتكاملة على المستوى المحلي (القرية) شاملة مشروعاتها التي اتضح جدواها مرتبه حسب أولوياتها، مع التأكيد على تكاملية المشروعات سواء في المدخلات أو المخرجات.

٨- عرض الخطة على المستوى الاعلى (المركز الاداري) للتنسيق، ويكمل خطط القرى مع بعضها بالمشاريع التي تخدم أكثر من مركز.

٩- عرض الخطة على المستوى الاعلى (المحافظة) ليكمل خطط المراكز بالمشروعات التي تخدم أكثر من مركز والتنسيق بينها.

١٠- عرض الخطة على المستوى الاعلى (الاقليم) ليكمل خطط لمحافظات بالمشروعات التي تخدم أكثر من محافظة في الاقليم وينسق بينها.

١١- عرض الخطة على المستوى الاعلى (القومي) ليكمل خطط المحافظات بالمشروعات التي تخدم أكثر من محافظة في الدولة. والتنسيق بينها.

١٢- **توزيع الموارد القومية على الاقليم وفقاً:**

أ.عدد السكان في كل إقليم. ب.المساحة الأرضية للإقليم.

ج.معدلات التنمية المحققة (دليل التنمية البشرية) الاقل له نصيب أكبر.

د.مستوى المشاركة الشعبية، الوحدة التي تكون نسبة مشاركتها أكبر بالنسبة لمواردها، لها نصيب أكبر.

١٣- توزيع الموارد القومية على المحافظات (من خلال الاقليم)، باتباع المعايير الاربعة السابقة.

١٤- توزيع الموارد على المراكز الادارية (من خلال المحافظة) باتباع المعايير الاربعة السابقة.

١٥- توزيع الموارد على الوحدات القروية (من خلال المراكز) باتباع المعايير الاربعة السابقة.

١٦- توزيع الموارد على المشروعات في خطة القرية التي وضعت في الخطوة (٧) وفقاً لأولوياتها، ثم البدء في تنفيذ الخطة.

وهنا تجدر الاشارة الي أن يؤخذ في الاعتبار المشاريع القومية والاستراتيجية، التي تحدد وتختار على المستوى القومي مع أخذ نفس معايير الاختيار والاولويات السابق الاشارة اليها في الاعتبار- كمشاريع الري الكبرى، والصناعات الاستراتيجية، كالحديد والصلب، والكهرباء...، ومن ثم تضاف الي الخطة لتضم للخطة الشاملة،

ثانيا : تنقسم عمليات اعداد الخطة الى عدة مستويات :

مستوى اعداد الخطة الى وينقسم الى ١٠ مراحل فى الاطار الإقليمي ومرحلة على المستوى القومي .**و ينقسم مستوى** الاعتمادات الى ٥ مراحل ، وتتداخل اليات عمل التخطيط بالمشاركة مع المستوى الأول لإعداد الخطة والتي تمثل عموما الم فى صباغة الاولويات ورسم الخطط فى كافة مستوياتها ، ويترتب على كفاءة الخطة فى مستواها الأول فى مرحلة الاعداد الخطة فى مستوياتها التالية وهى توزيع الموارد بصورة اكثر كفاءة

جدول رقم (٣) الأدوار المؤسسية في منظومة إعداد الخطة فى السياسات العامة المصرية

المؤسسات	الدور (المهام)
المحليات (المجالس القروية الوحدات المحلية الأحياء المراكز المحافظات)	– وضع مقترح (الخطة) الأولويات على مستوياتها المختلفة٠ والتنسيق بين خطط المستويات الأدنى٠ – توزيع الموارد المالية الحكومية المخصصة٠ – تأكيد المشاركة (مشاركة القطاع الخاص) والتعرف على دوره٠ – تدبير الإسهامات الشعبية النقدية والعينية التي يرتضيها المواطنون في كل مستوى٠ – توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية المنوط بها تنفيذ الخطة بعد إقرارها٠ – متابعة وتقييم مراحل تنفيذ الخطة٠ – تيسير وعلاج المشكلات التي تعترض الخطة٠
وزارة التخطيط الوزارة – ولجانها المختلفة	– تلقي مختلف البيانات والمعلومات من الوحدات والمستويات القاعدية في الإقتصاد القومي٠ – تلقي مختلف البيانات والمعلومات من مراكز البحوث– معهد التخطيط–جهاز الإحصاء– الجامعات–المجالس القومية٠ – المشاركة بصفة أساسية في الحوار التخطيطي القومي– وتوفيرمتطلباته من المعلومات والبيانات. – الصياغة الفنية والعلمية للمؤشرات والأهداف التي سيتم حولها الحوار التخطيطي القومي٠ – تلقي نتائج الحوار (وقد سبقه تلقي خطط المستويات القاعدية)– وإعداد الإطار الأولي للخطة٠ – تلقي الإقتراحات بخصوص الإطار الأولي٠ – صياغة التصور النهائي–الإطار النهائي للخطة– ومناقشتها في المستويات والجهات المحددة٠ – ما يستجد من مهام خلال مرحلة تنفيذ الخطة٠ – إستمرارية العمل التخطيطي بالإعداد للخطة التالية٠
الوزارات والجهات	– إدارة الحوار مع القطاع الخاص والمجتمع المدني٠

المركزية الأخرى	– وضع الأهداف التفصيلية للخطة٠ مساندة القطاع الخاص، ومشاركته في تحديد برامجه ومشروعاته، وتحسين وتحديث قاعدة المعلومات المتاحة للقطاع الخاص في مجال نشاطه٠ – توزيع الإستثمارات على البرامج والمشروعات العامة٠ – وضع تصور لحوافز تنفيذ الخطة٠ – وضع مقترح لأسلوب المتابعة في القطاع الخاص٠ – التعرف على وتحديد دور وزارة المالية في إلزامية الخطة وذلك لأن:– وزارة المالية مسئولة عن السياسة المالية والنقدية٠والبنوك الكبرى وشركات التأمين مملوكة للدولة– أو للدولة النفوذ الأقوى عليها–كذلك بنك الإستثمار القومي– كذلك نسبة كبيرة من الودائع لدى صناديق وبنوك متخصصة الدولة شبه مسيطرة عليها٠ كما أن الحصول على الإئتمان متوسط الأجل من سوق رأس المال يحتاج إلى موافقة وزارة المالية٠ ومشروعاته، وتحسين وتحديث قاعدة المعلومات المتاحة للقطاع الخاص في مجال نشاطه٠– توزيع الإستثمارات على البرامج والمشروعات العامة٠– وضع تصور لحوافز تنفيذ الخطة٠– وضع مقترح لأسلوب المتابعة في القطاع الخاص٠ – التعرف على وتحديد دور وزارة المالية في إلزامية الخطة وذلك لأن:– وزارة المالية مسئولة عن السياسة المالية والنقدية٠والبنوك الكبرى وشركات التأمين مملوكة للدولة– أو للدولة النفوذ الأقوى عليها–كذلك بنك الإستثمار القومي– كذلك نسبة كبيرة من الودائع لدى صناديق وبنوك متخصصة الدولة شبه مسيطرة عليها٠ كما أن الحصول على الإئتمان متوسط الأجل من سوق رأس المال يحتاج إلى موافقة وزارة المالية٠ – تحديد البرامج والمشروعات الحكومية٠
القطاع الخاص	– الإشتراك في الحوار خلال مراحله المختلفة٠ – الإشتراك مع وزارة التخطيط ومن خلال المستويات المختلفة في المحليات والمستوى المركزي لتحقيق الآتي:– – تحديد أهداف الخطة٠ – عرض البرامج والمشروعات المستهدفة للقطاع الخاص٠ – إحاطة الخطة القومية بالتصور الكمي والنوعي لتلك البرامج والمشروعات٠ وضع تصور لآلية المتابعة للقطاع الخاص٠

	– المشاركة في دعم وتطوير وتحديث قواعد البيانات والمعلومات التخطيطية وكذلك مراكز البحوث ذات العلاقة. – التعرف على نوعية الحوافز، والعقود التخطيطية للشركات الخاصة، ومصادر التمويل ومستوياته، كذلك مشكلات ومعوقات القطاع الخاص. – الإتفاق على آلية تسعير منتجات القطاع الخاص، وخاصة في قطاعات الخدمات.
المجتمع المدنى والتعاونيات مؤسسات خاصة–ذات طبيعة معينة.منتشرة من مستوى القرية حتى المستوى القومي،	– المشاركة في كافة المستويات التخطيطية. – تزويد المستويات التخطيطيةبأهدافها وبرامجها ومشروعاتها. – إقتراح آلية وحوافز التنفيذ، والإلتزام بتحقيق الأهداف. – تطوير وتوفير المعلومات والبيانات للمستويات التخطيطية المختلفة. – وضع تصور لآلية متابعة الخطة في الوحدات التابعة لها. – المشاركة في إعادة صياغة التشريع التخطيطي على المستوى القومي ومستوى الإتحادات والجمعيات والغرف– لأنه في حاجة إلى إعادة صياغة في ظل المستجدات والمتغيرات.
الجامعات ومراكز البحث العلمي	المساهمة في تعبئة وتحريك منظم للمجتمع للمشاركة في إعداد الخطة وتنفيذ برامجها ومشروعاتها على المستويات المحلية. – التنفيذ العملي للأنشطة والمشروعات الواردة في خطة التنمية–(على مستوياتها المحلية المختلفة)–والتي تقع في نطاق الأغراض القانونية لتلك الجمعيات، ووفقاً لما تعهد به إليها اللجان المحلية للتنمية والتخطيط.توفير الدراسات والبحوث والمعلومات التي تخدم وتساعد في إعداد الخطة. (تحديد الإستراتيجية وإختيار الأهداف). الإشتراك في دائرة الحوار التخطيطي القومي عن طريق ممثليها. – توفير الدعم الفني والعلمي المطلوب لإعداد خطط المحليات– عن طريق مشاركة الجامعات الإقليمية وفي تنفيذ برامج ومشروعات الخطة.

(اعداد الباحث) المصدر : وزارتى التخطيط والتمية المحلية

المطلب الثالث

تقييم الادوار المؤسسية فى اعداد الخطة وموقع التخطيط بالمشاركة

وفق الجدول السابق تتوزع الادوار الفاعلة فى اعداد الخطط الى ٦ قطاعات من المؤسسات وجميعها لا زال قيد مساحات العمل الا القطاع المؤسسي الاول وهو المحليات (المجالس القروية والوحدات المحلية والأحياء المراكز والمحافظات) والذى فقد ذراع هاما من اذرعه وادوات عملية التنمية بالمشاركة وهى التخطيط بالمشاركة وذلك بحل المجالس الشعبية المحلية وفق قانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بشأن حل المجالس الشعبية المحلية ، مما يؤثر على مهام الوحدات المحلية فى وضع الخطة بالجودة والكفاءة المنشودة لدورها فى وضع مقترح الأولويات والتنسيق بين خطط المستويات الأدنى و توزيع الموارد المالية الحكومية المخصصة ، متابعة وتقييم مراحل تنفيذ الخطة ، تيسير وعلاج المشكلات التي تعترض الخطة.

مما يعد غياب للدور الشعبي فى صناعة الخطط المحلية فى المرحلة الاولى لإعداد الخطة مما يؤثر على كفاءتها ومن ثم كفاءة السياسات العامة بوجود قصور فى المشاركة المجتمعية والمسئولية المشتركة وجودة صياغة الاولويات وكفاءة الاستجابة للمطلب الشعبية

مما يستدعى اعادة توزيع هذه الادوار على القطاعات المؤسسية الاخرى المنوطة بإعداد الخطط وتقترح الدراسة توزيع هذه الادوار المنوطة بالقطاع المؤسسي الاول جانب بعد المشاركة المجتمعية بأداة التخطيط بالمشاركة والذى تأثر بغياب المجالس الشعبية المحلية كما ذكر على ان يتم التوزيع على **القطاع المؤسسي السادس وهو الجامعات ومراكز البحث العلمي** وذلك لتقارب دورها فى ادراك احتياجات المجتمع و تحقيق صياغة اولويات الخطط والتنسيق بينها باستخدام المنهج العلمي وتوفير الدراسات والبحوث والمعلومات التي تخدم وتساعد في إعداد الخطة(تحديد الإستراتيجية وإختيار الأهداف) الإشتراك في دائرة الحوار التخطيطي القومي وتوفير الدعم الفني والعلمي المطلوب لإعداد خطط المحليات عن طريق مشاركة الجامعات الإقليمية وفي تنفيذ برامج ومشروعات الخطة.

لتعويض دور المجالس الشعبية المحلية فى تحقيق التخطيط بالمشاركة فى الحصول على معلومات دقيقة حول احتياجات الحى وتوسيع دائرة الإتصال مع أهالى المنطقة وخلق شبكات إتصال مع المجتمع المحلى بعدة طرق وادوات منها التعاون مع منظمات المجتمع المدنى على المستوى المحلى ، وبهذا تدخل الجامعات الاقليمية فى دائرة شركاء التنمية بتوفير ادوات التخطيط بالمشاركة وتقوم بدعم وتعزيز العمليات التخطيطية وزيادة كفاءة السياسات العامة وفق ادواتها العلمية

المطلب الرابع

دور الجامعات الإقليمية فى تعزيز جهود شركاء التنمية فى صناعة السياسات العامة

حيث يتم تناول بعد التخطيط بالمشاركة من خلال المستويات التالية :-

- **الإدارة المحلية**

الاستفادة المباشرة تحديد للمشاكل والأولويات والموارد المحلية ،تحديد للمشاريع التنموية والإجراءات ذات الأولوية، **الاستفادة غير المباشرة** تخطيط وفقا لاحتياجات المجتمع الموثقة ، تنفيذ بعض المشروعات عن طريق جهات مساعدة ، بناء الثقة والتواصل مع المجتمع

- **الأهالي**

الاستفادة المباشرة تبادل الأفكار والمقترحات فيما يخص تنمية المنطقة ،التعرف على المشاريع التنموية الحالية والمخططة **الاستفادة غير المباشرة** خلق ألية مؤسسية للمشاركة ولعب دور إيجابي فى التنمية ، بناء القدرات وتفعيل لأدوار الرجال والنساء من كل الفئات

- **الجمعيات الأهلية**

الاستفادة المباشرة بناء قدرات فى مجال تقدير الاحتياجات ،توثيق لمشاكل المنطقة، تشبيك مع الجمعيات الأهلية النشطة بالمنطقة **الاستفادة غير المباشرة** نشر لرؤية ورسالة وأهداف وأنشطة الجمعية ،تنفيذ مشروعات ملحة ذات عائد مجتمعي ،تنسيق المجهودات التنموية .

- **الوزارات**

الاستفادة المباشرة التعرف على المشاكل والاحتياجات والموارد المحلية المتاحة **الاستفادة غير المباشرة** صياغة الخطط القطاعية وفقا للاحتياجات والموارد المحلية المتاحة.

المطلب الخامس

اطار تحليلي انتقالي للنموذج المقترح

اولا : كيفية اعداد الخطة

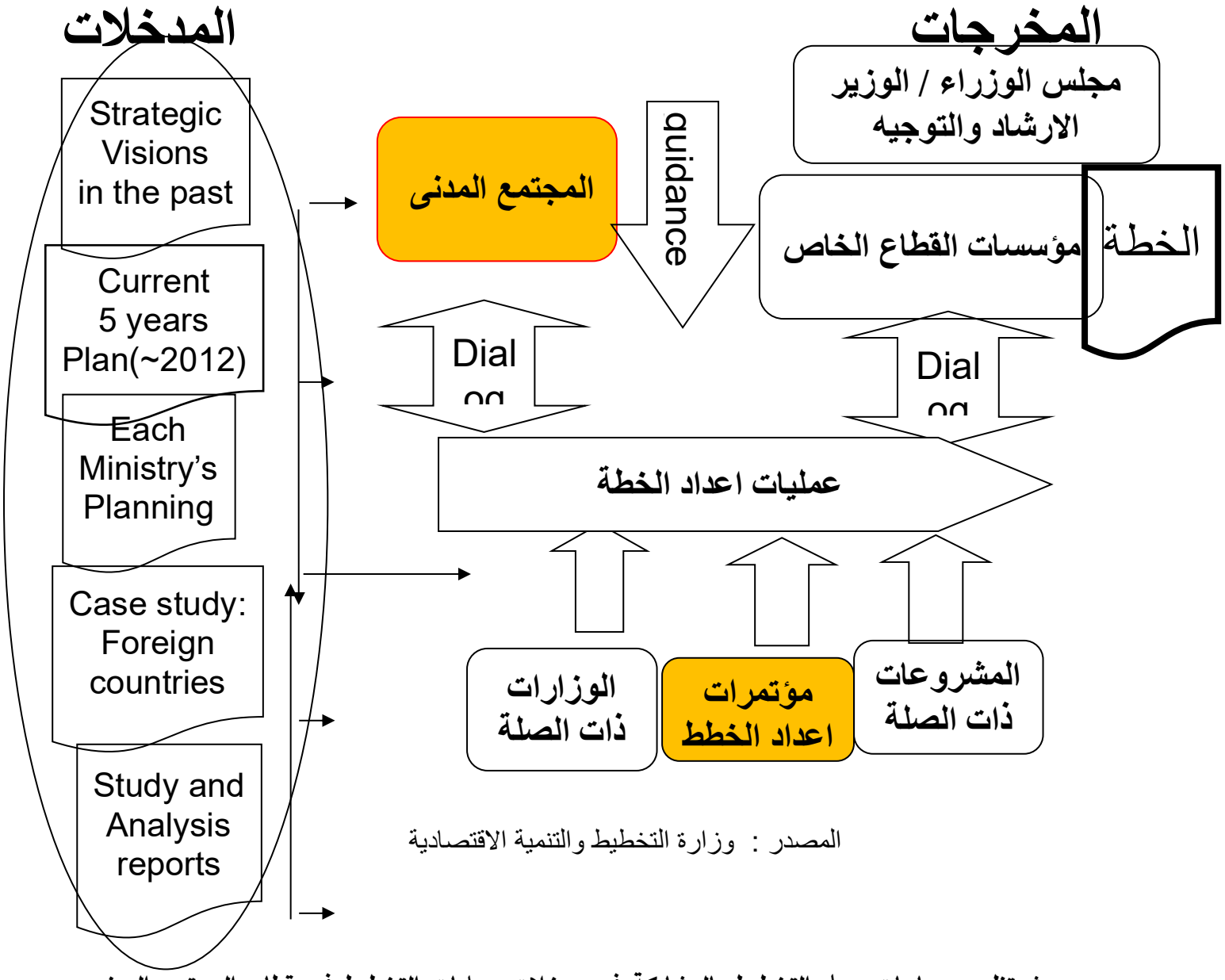

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

حيث تظهر مساحات عمل التخطيط بالمشاركة فى مدخلات عمليات التخطيط فى قطاع المجتمع المدنى وفى مؤتمرات اعداد الخطط

ثانيا : دور المراكز البحثية فى التنمية

ويظهر المجتمع المدنى فى دائرة عمل منفصلة المقترح ان يشمل عمل البحث والتطوير قطاع المجتمع المدنى كجسر لعملية المشاركة السياسية

من الشكل التالى وهو النموذج التقليدى للتنمية لدور البحث العلمى فى عملية التنمية ورسم السياسات التنموية ويظهر مساهمة البحث العلمى فى عملية اعداد الخطط بصورة محدودة فى قطاع الدعم والتطوير اللازم للتنمية بحكم النتائج العلمية المتطورة والمعززة للتنمية والتى تفرض واقعها على عملية صناعة القرار حيث يظهر من خلال عملية البحث والتطوير فقط

فإن الدراسة تقترح لمنظومة البحث العلمى دورا اكثر شمولا وتوسعا باستخدام ادواتها العلمية ونتائجها المرجوة فى تحديد وصياغة اولويات المجتمع بأكملة كمدخل لازم لتحقيق التخطيط بالمشاركة والوصول لكفاءة منظومة التخطيط وانعكاس ذلك على جودة صنع القرار السياسى

إطار التنمية وموقع الجامعات ومراكز البحث العلمية وفق النموذج التنموى العالمى دراسة حالة اليابان

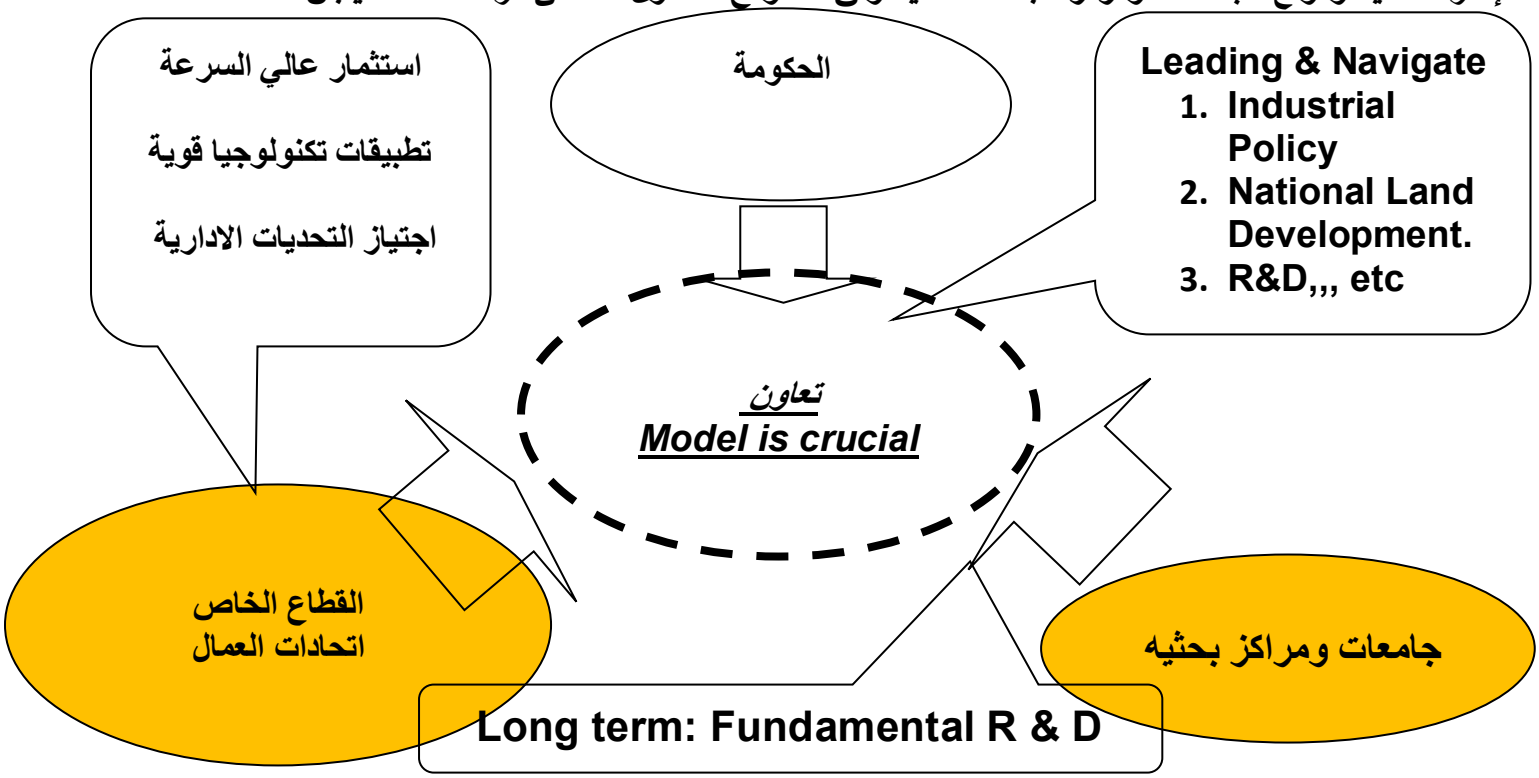

المصدر : وكالة الجايكا اليابانية مكتب استشارى الوكالة بوزارة التخطيط المصرية

نموذج مقترح لدور الجامعات الاقليمية فى تحقيق التخطيط بالمشاركة و تعزيز كفاءة السياسات العامة وخاصة فى ظل غياب دور المجالس الشعبية المحلية

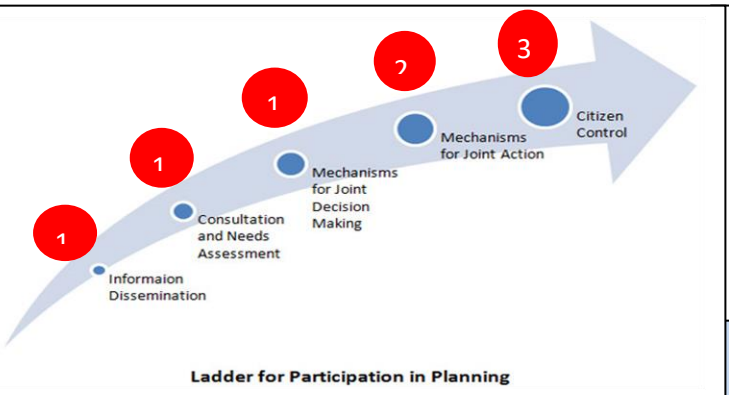

الهدف: تحقيق مراحل عملية التخطيط بالمشاركة التي يتحقق من خلالها الوصول لمشاركة المواطنين في خطة الدولة بالإشارة إلى عرض أولوياتهم واحتياجاتهم

والوصول إلى اكبر قاعدة من المشاركة والرقابة الشعبية لتحقيق الاستفادة

الأمثل من الوصول للتخطيط السليم والوصول إلى كفاءة الإنفاق الاستثماري للدولة بتعزيز الإدارة بعمليات المشاركة و المتابعة والرقابة

تنمية الجامعة كإحدى استثمارات الدولة بتفعيل دورها وتوفير مجال للاحتكاك بالعمل التطبيقي لتعظيم خبرات

خريجيها وأساتذتها والاستفادة بهذا النشاط في صيانة وتنمية مشروعات استثمارات خطة الدولة الأخرى

1

المرحلة التمهيدية لإعداد الخطة وعرض الخطة للحوار المجتمعى

باعتبار الجامعة هى البيئة الصالحة لتبادل الأفكار وإدارة النقاش العام , وان المنهج العلمى هو الطريق المناسب لتجميع وصياغة أولويات المجتمع وتنسيق جهوده

- الأكاديميين
- المجتمع المدني
- الأجهزة الحكومية
- المواطنون طلاب الجامعة

2

مرحلة المتابعة المتتالية لمراحل تنفيذ مشروعات الخطة

التي نسعى من خلالها إلى الاستفادة من طاقات الجامعة في متابعة تنفيذ مشروعات خطة الدولة وما يعكسه هذا التعاون من آليات للتطبيق العملي للمجهودات العلمية, ومن احتواء لطاقات الطلبة في المشاركة في العمل العام ومتابعة المشروعات العامة وتدعيم مبدأ المواطنة لقطاع كبير من الشباب داخل الجامعة

- مشروعات التخرج
- نشاط عملي ورش عمل
- لجنة عليا للطوارئ
- المشروع العلمية المشترك

3

مرحلة تقييم انجازات المشروعات

التى نسعى من خلالها الى دعم مفهوم الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي وعلى نتائج أعمال مشروعات استثمارات الدولة

- كتابة التقارير
- التنسيق
- الاقتراح
- الطرح كرسائل علمية

المرحلة	فلسفة التعاون	الهدف	آليات التنفيذ	الجهات المشاركة
المرحلة التمهيدية لإعداد الخطة	الجامعة هى البيئة الصالحة لتبادل الأفكار وإدارة النقاش العام , وان المنهج العلمى هو الطريق المناسب لتجميع وصياغة أولويات المجتمع وتنسيق جهوده	تحقيق - المشاركة المجتمعية - التخطيط بالمشاركة - التنسيق في تجميع أولويات الخطة	- ورش عمل - لجان استماع	مجتمع مدني حكومة محلية أكاديميين طلاب
عرض الخطة للحوار المجتمعي	تقدير لمكانة الحرم الجامعى في عرض الخطوة الاولى لعمل الحكومة وهو الخطة الاستثمارية للدولة	تحقيق - الشفافية - المشاركة المجتمعية	مؤتمر عام	وزارة التخطيط
مرحلة المتابعة المتتالية لمراحل تنفيذ مشروعات الخطة	الاستفادة من طاقات الجامعة في متابعة تنفيذ مشروعات خطة الدولة وما يعكسه هذا التعاون من آليات للتطبيق العملي للمجهودات العلمية, ومن احتواء لطاقات الطلبة في المشاركة في العمل العام ومتابعة المشروعات العام	- توسيع قاعدة الرقابة الشعبية	- مشروعات التخرج - نشاطات طلابية وأكاديمية - مشروعات بحثية - لجنة دائمة	طلاب الجامعة الأكاديميين المجتمع المدني
مرحلة تقييم انجازات المشروعات	دعم مفهوم الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي وعلى نتائج أعمال مشروعات استثمارات الدولة	المسائلة المجتمعية	- تقارير	الأكاديميين

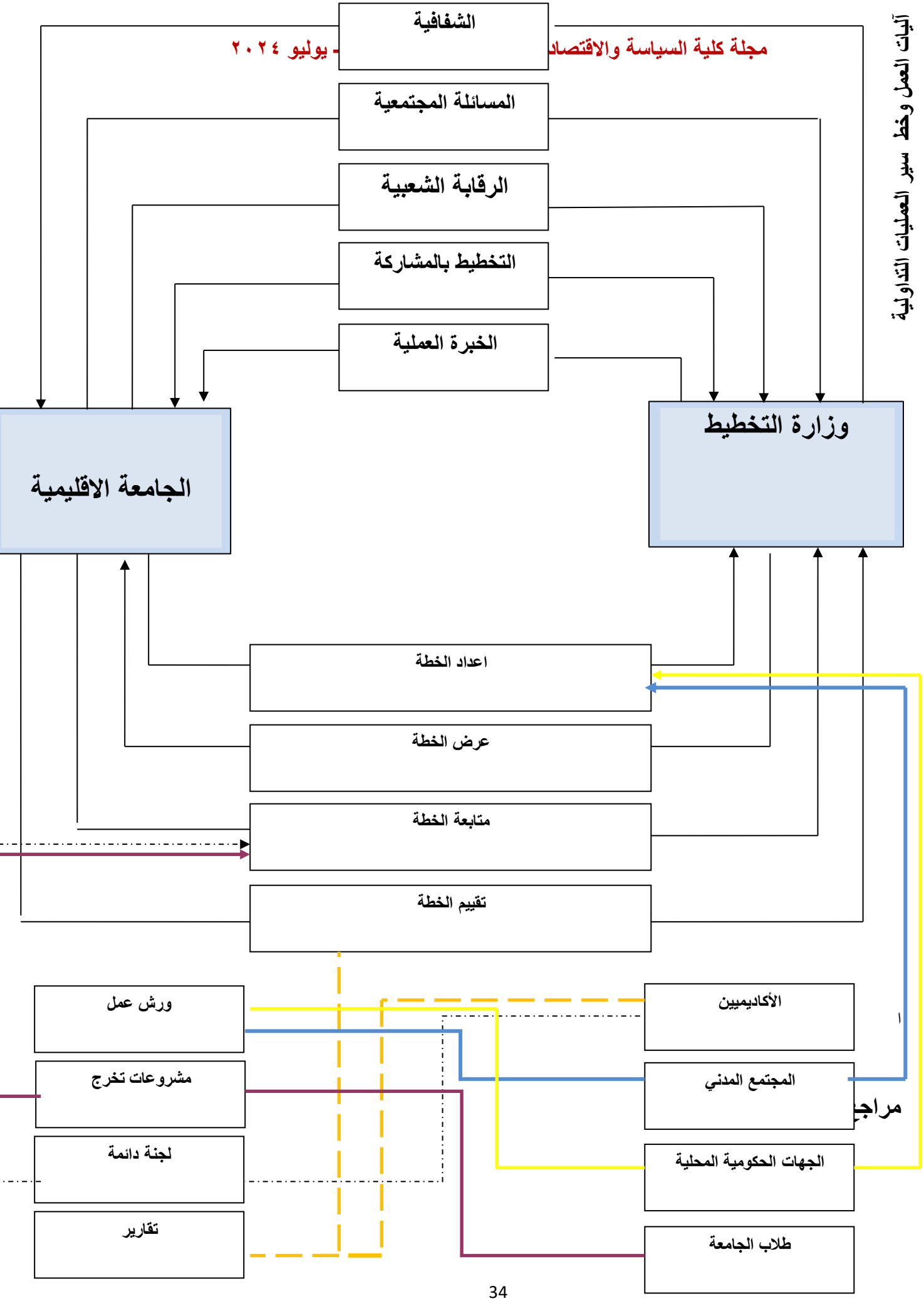
آليات العمل وخط سير العمليات التداولية
الشفافية
المسائلة المجتمعية
الرقابة الشعبية
التخطيط بالمشاركة
الخبرة العملية
الجامعة الاقليمية
وزارة التخطيط
اعداد الخطة
عرض الخطة
متابعة الخطة
تقييم الخطة
ورش عمل
مشروعات تخرج
لجنة دائمة
تقارير
الأكاديميين
المجتمع المدني
الجهات الحكومية المحلية
طلاب الجامعة

خاتمة

تناولت الدراسة العلاقة بين التخطيط بالمشاركة ومنظومة السياسات العامة وحددت التشابكات القائمة بين اليات تطبيق التخطيط بالمشاركة مع التحديد وعملية الفصل بين الاليات المتشابكة وصولا الى وجود الفجوات القائمة ، والاقتراح بنموذج لسد هذه الفجوه حيث تبينت الفجوة فى غياب دور المجالس المحلية كمعزز اساسى لعملية التخطيط بالمشاركة على المستوى المكانى ، وقد استرشدت الدراسة بالنموذج التنموى المتبع فى معظم الأنظمة السياسية ذات الكفاءة التخطيطية المستندة الى البحث العلمى ومنها اليابان وقد حددت الدراسة النموذج المقترح لسد هذه الفجوة

حيث توجد فرصة لتعظيم دور الجامعات الاقليمية والمراكز البحثية للعمل فى الاطار المحلى والإقليمي وفق نتائج تحليل عمليات صناعة الخطط والسياسات العامة والترابط المنهجى والوظيفي الذى يؤهل البحث العلمى للجامعات الاقليمية فى خدمة محيطها الإقليمي مع وجود مساحات ادارية سامحة للمشاركة العلمية المباشرة فى اعداد ومتابعة الخطط الاقليمية والسياسات العامة والغير مباشرة عن طريق قدرة البحث العلمى على صياغة رؤية ودور المجتمع المدني الاقليمي ووضعه فى المسار التنموي الصحيح .

- **النتائج**

وجود ترابط بين السياسات العامة وعمليات التخطيط فى اطارها المنهجى والعملى من حيث عناصر وخصائص السياسات العامة

- وجود أهمية لعمليات التخطيط بالمشاركة فى تحقيق كفاءة الخطة القومية بما تحويه من البرامج والمشروعات التى تمثل توجهات السياسات العامة
- غياب دور المجالس الشعبية المحلية فى عمليات اعداد السياسات العامة ومنها التخطيط بالمشاركة
- وجود دور للجامعات ومراكز البحث العلمي في إعداد الخطة (تحديد الإستراتيجية واختيار الأهداف) لكنه دورا مركزيا فى المستوى والوظيفة فى المستوى اللجان المركزية وفى الوظيفة فى تحديد الاهداف الاستراتيجية
- يوجد دور للجامعات ومراكز البحوث فى النموذج الاجنبى المعروض فى مدخلات عملية التخطيط فى مصر وهو النموذج اليابانى لكنه يقتصر فقط على عملية تمويل الابحاث من اجل التنمية الصناعية بالأخص

- **التوصيات**

- تفعيل دور البحث العلمى باليات مؤهلة لتحقيق اليات التخطيط بالمشاركة
- دمج اليات البحث العلمى بالفرصة اللازمة للعمل التطبيقي والخبرات العملية الازمة لقيام بحث علمي والذى تقدمه الدراسة وفق النموذج المقترح السابق (نموذج مقترح لدور الجامعات الاقليمية فى تحقيق التخطيط بالمشاركة)

المراجع

١. السيد عبدالحكيم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢ .

٢. السيد عليوة ومنى محمود، المشاركة السياسية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ،ط ١ ، ٢٠٠٠.

٣. تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، ط ١ ، ٢٠٠٤

٤. علي الدين هلال، تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.

٥. فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠١

٦. ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر ٢٠٠٩-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، الجزائر، ٢

٧. أميمة قادري ، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٥

٨. سها صفاء جواد، العولمة وصنع السياسة العامة في بلدان الجنوب "النموذج مصر" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠

٩. أحمد ناصوري ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢١ ، عدد ١ ، ٢٠٠٥ .

١٠. سلوى شعراوى جمعه وآخرون ، تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرون "تحليل السياسات العامة في الوطن العربي"، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ .

١١. أماني أحمد أسماعيل خضير، التليفزيون الاقليمي ورفع مستوي اداء المؤسسات المحلية في تخطيط وتنفيذ السياسة العامة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة ،جامعة قناة السويس، ١٩٩٣ .

١٢. أميمة قادري ، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٥ .

١٣. إسلام محمد السيد علي حجازي ، مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩

١٤. مصطفى أبو زيد فهمي وحسين عثمان، الادارة العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣

١٥. جيمس أندرسون ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسة العامة، ط ١ ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،٢٠١٩

الدوريات

١٦. أماني مسعود الحديني. المهمشون والسياسة في مصر. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩.

١٧. مجلد الإسكان. المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري: المرحلة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٥). القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦.

١٨. مصطفي محمود. العشوائيات وثقافة الفقر: دور الدولة وآليات المواجهة .القاهرة: مصر العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

١٩. أماني عبده السيد أيوب. 'مؤشرات تخطيطية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها سكان العشوائيات بعد تسكينهم في المنطقة السكنية الجديدة'. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ٣٧، رقم ١٠ (٢٠١٤): ٣٠٦١-٣٠٩١.

٢٠. أماني مسعود الحديني. 'تضمين المهمشين بين الأحقية والتمكين: قراءة للأمن الإنساني'. أحوال مصرية. ٢٠١٥.

٢١. رجب محمد السيد الكحلاوي. 'الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة: دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية ٢٠٣٠'. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة٦٩، (٢٠١٩): ٧٩٤-١٠٠٨.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

Books:

22. Amartya Sen. Development as Freedom. 1. Anchor Books ed. New York: Anchor Books, 2000.
23. Assef Bayat. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East?* Amsterdam: Amsterdam University Press, 2008.
24. 'Marginaality: Curse or Cure?' In Marginality and Exclusion in Egypt, edited by Ray Bush and Habib Ayeb, 14–27. Middle East Studies. London ; New York: Zed Books, 2012.
25. Aya Elsisy, Ayman M. Ashour, Marwa A. Khalifa, and Laila M. Khodeir. 'Decision Making Ideology: Correlation Analysis Between Informal Settlements Growth &

Upgrading Policies in Egypt'. In New Cities and Community Extensions in Egypt and the Middle East, edited by Sahar Attia, Zeinab Shafik, and Asmaa Ibrahim, 139–57. Cham: Springer International Publishing, 2019. https://doi.org/10.1007/978-3-319-77875-4_8.

26. Charles A. Valentine. Culture and Poverty: Critique and Counter-Proposals. 5. Impr. Chicago, Ill.: The Univ. of Chicago Press, 1972.
27. Edward C. Banfield. The Moral Basis of a Backward Society. Freepress paperback ed. New York: The Free Press, 1967.
28. Evert Vedung. 'Six Models of Evaluation'. In Routledge Handbook of Public Policy, edited by Eduardo Araral, 387–400. Routledge Handbooks. London ; New York: Routledge, 2013.
29. Gabriel Abraham Almond and Sidney Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, 2016. https://doi.org/10.1515/9781400874569.
30. Harold Dwight Lasswell. Politics; Who Gets What, When, How. New York: McGraw-Hill,
31. Peter H. Rossi, Mark W. Lipsey, and Howard E. Freeman. Evaluation: A Systematic Approach. 7th ed. Thousand Oaks, CA: Sage, 2004.
32. Peter Knoepfel. ed. Public Policy Analysis. Bristol: Policy Press, 2007.
33. United Nations Human Settlements Programme. A Practical Guide to Designing, Planning and Implementing Citywide Slum Upgrading Programs. Nairobi: Earthscan Publications, 2014.
34. Virginia Braun, and Victoria Clarke. Successful Qualitative Research: A Practical Guide for Beginners. Los Angeles: SAGE, 2013.
35. W. E. Blatz. Human Security: Some Reflections. Canada: University of Toronto Press, 1966.
36. William Ryan. Blaming the Victim: Revised. Updated edition. New York: Vintage Books, 1976.

Journal Papers:

37. Abdelrehim Kenawy. 'Al-Ashwaiat Areas in Greater Cairo Region (GCR): A Challenge for the State'. Journal of Engineering Research and Technology 3, no. 1 (2016): 16–25.
38. Abhisek Mishra. 'Methods of Impact Evaluation: A Review'. SSRN Electronic Journal, 2017. https://doi.org/10.2139/ssrn.2943601.
39. Adam A. Anyebe. 'An Overview of Approaches to the Study of Public Policy'. International Journal of Political Science 4, no. 1 (2018). https://doi.org/10.20431/2454-9452.0401002.

40. Ade Kearns, Valerie Wright, Lynn Abrams, and Barry Hazley. 'Slum Clearance and Relocation: A Reassessment of Social Outcomes Combining Short-Term and Long-Term Perspectives'. Housing Studies 34, no. 2 (7 February 2019): 201–25. https://doi.org/10.1080/02673037.2017.1409342.
41. Alec Thornton. 'Garden of Eden? The Impact of Resettlement on Squatters' "Agri-Hoods" in Fiji'. Development in Practice 19, no. 7 (September 2009): 884–94. https://doi.org/10.1080/09614520903122311.
42. Amanda J. Lehning. 'Political Science Perspectives on Poverty'. Journal of Human Behavior in the Social Environment 16, no. 1–2 (December 2007): 87–103. https://doi.org/10.1300/J137v16n01_07.
43. Asmaa Abdel Aty Mohamed Ibrahim, Ingy Mohamed El Barmelgy, and Sherin Ali Gammaz. 'Prioritization of Development Interventions in Egyptian Slums through an Urban Appraisal Index'. Urban Research & Practice 13, no. 1 (1 January 2020): 1–21. https://doi.org/10.1080/17535069.2018.1481994.
44. Assef Bayat. 'Cairo's Poor: Dilemmas of Survival and Solidarity'. Middle Eastern Report 22 (1996): 2-6+12.
45. Barbara E. Coward, Joe R. Feagin, and J. Allen Williams. 'The Culture of Poverty Debate: Some Additional Data'. Social Problems 21, no. 5 (1974): 621–34.
46. Barbara Kawulich. 'Data Analysis Techniques in Qualitative Research'. Journal of Research in Education 14, no. 1 (2004): 96–113.
47. Bertrall L. Ross, and Terry Smith. 'Minimum Responsivness and The Political Exclusion of The Poor'. Law and Contemporary Problems 72, no. 4 (2009): 197–221.
48. Beth L. Leech. 'Asking Questions: Techniques for Semistructured Interviews'. Political Science and Politics 35, no. 4 (2002): 665–68.
49. Bryan Marshall, Peter Cardon, Amit Poddar, and Renee Fontenot. 'Does Sample Size Matter in Qualitative Research?: A Review of Qualitative Interviews in Is Research'. Journal of Computer Information Systems 54, no. 1 (September 2013): 11–22. https://doi.org/10.1080/08874417.2013.11645667.
50. Catherine M. Vu. 'The Influence of Social Science Theories on the Conceptualization of Poverty in Social Welfare'. Journal of Human Behavior in the Social Environment 20, no. 8 (30 November 2010): 989–1010. https://doi.org/10.1080/15433714.2010.494983.
51. David Harvey, and Michael Reed. 'The Culture of Poverty: An Ideological Analysis'. Sociological Perspectives 39, no. 4 (1996): 465–95.
52. Dinesh K. Masta. 'Relocation of Central City Slums: A Theory of Planned Behavior Perspective'. SSRN Electronic Journal, 2012. https://doi.org/10.2139/ssrn.2163316.

53. Douglas Robertson. 'Knowing Your Place: The Formation and Sustenance of Class-Based Place Identity'. Housing, Theory and Society 30, no. 4 (December 2013): 368–83. https://doi.org/10.1080/14036096.2012.755472.
54. Gezahegn Abebe and Jan Hesselberg. 'Community Participation and Inner-City Slum Renewal: Relocated People's Perspectives on Slum Clearance and Resettlement in Addis Ababa'. Development in Practice 25, no. 4 (19 May 2015): 551–62. https://doi.org/10.1080/09614524.2015.1026878.
55. Gil Feiler. 'Housing Policy in Egypt'. Middle Eastern Studies 28, no. 2 (1992): 295–312.

---

[1] Gabriel Abraham Almond and Sidney Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, 2016.

[٢] السيد عبدالحكيم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢ .

[٣] أحمد ناصوري ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢١ ، عدد ١ ، ٢٠٠٥

[4] Peter Knoepfel. ed. Public Policy Analysis. Bristol: Policy Press, 2007

[5]' Marginaality: Curse or Cure?' In Marginality and Exclusion in Egypt, edited by Ray Bush and Habib Ayeb, 14–27. Middle East Studies. London ; New York: Zed Books, 2012.

[٦٦] سها صفاء جواد، العولمة وصنع السياسة العامة في بلدان الجنوب "النموذج مصر" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٢٠

[7] Amartya Sen. Development as Freedom. 1. Anchor Books ed. New York: Anchor Books, 2000.

[٨]سلوى شعراوى جمعه وآخرون ، تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرون "تحليل السياسات العامة في الوطن العربي"، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ .

[9] Adam A. Anyebe. 'An Overview of Approaches to the Study of Public Policy'. International Journal of Political Science 4, no. 1 (2018.(

[10] Gabriel Abraham Almond and Sidney Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, 2016.

[١١] رجب محمد السيد الكحلاوي. 'الحماية الدستورية لحق الإنسان في التنمية الشاملة المستدامة: دراسة مع إشارة خاصة لرؤية مصر والسعودية ٢٠٣٠'. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة٦٩، (٢٠١٩): ٧٩٤-١٠٠٨.

[١٢] فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة، عمان، ٢٠٠١

[١٣] جيمس أندرسون ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسة العامة، ط ١ ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،٢٠١٩

[١٤] السيد عبدالحكيم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢ .

[١٥] أميمة قادري ، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٥

[١٦] ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر ٢٠٠٩-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر- باتنة ، الجزائر، ٢

[١٧] تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، ط ١ ، ٢٠٠٤

[١٨] مصطفى أبو زيد فهمي وحسين عثمان، الادارة العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣

[١٩] المصدر: وزارة التنمية المحلية

[٢٠] المصدر : وزارة التخطيط ، قطاع اعداد الخطة